

# تشديد الضوابط الإجراءات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة

يقوم هذا الفصل بفحص مجموعة من أنظمة الضبط المقترحة أو المعمول بها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بهدف السيطرة على الأسلحة الصغيرة في عدة مراحل من دورة حياتها.

إن متطلبات التنظيم الفعال للأسلحة الصغيرة معقدة.

الشؤون المغطاة بهذا الفصل منتقاة لكنها تتميز بأنها مكونات أساسية لجهود السيطرة على الأسلحة الصغيرة. هذه القضايا تشمل التصنيع والمتابعة، الترخيص النهائي، إدارة المخازن وتنظيم الملكية المدنية. هذه الدراسات يتبناها فحص لأداة محددة (البروتوكول العام للأمم المتحدة للأسلحة النارية، الذي اختتم مؤخراً) وإقليم (شرق أفريقيا) ونوعية الأطراف (منظمات غير حكومية).

إن جهود ضبط الأسلحة الصغيرة تواجه عدة مشاكل أحدها القدرة المميزة لهذه الأسلحة على التعمير، إذا تم خزنها بشكل جيد فإن الأسلحة الصغيرة لها القدرة على الاستمرار لمدة طويلة بمر عدة من العقود قبل أن تصبح هذه الأسلحة غير صالحة للاستعمال لكن مكوناتها تستخدم في أسلحة جديدة-تستطيع الاستمرار لمدة أطول.



© IRC/Philippe Merchez

يتزايد الإدراك بأهمية الدور الذي تلعبه المتابعة وارتباطها بوسائل أخرى لمحاربة الأسلحة الصغيرة.

تتناقل الأسلحة الصغيرة عدة أيدي قبل أن تصل إلى نهاية حياتها، الأمر الذي يعقد عملية ضبطها. دورة الحياة هذه تبدأ بالتصنيع وتصل في مرحلة ما إلى الملكية لكنها لا تنتهي بالضرورة إلى الملكية أولاً. نقل الملكية، ونقلها مجدداً، والتخزين جميعها تعتبر جزءاً طبيعياً من دورة حياة الأسلحة الصغيرة.

إن أنظمة الضبط التي يناقشها هذا الفصل تم تصميمها للمحافظة على السيطرة على الأسلحة الصغيرة في مراحل مختلفة من دورة حياتها. حين تفشل هذه الضوابط فإن الأسلحة تنتهي بالأيدي الخاطئة وتستخدم لأسباب خاطئة. إن المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة تساعد على تحديد وفي النهاية وقف شبكات التهريب غير القانونية. ضمانات الاستهلاك الأخير تلعب دوراً مماثلاً في منع تبعض هذه الأسلحة لمستهلكين غير مقصودين ولإستهلاك غير مقصود.

إن استخدام الضوابط المطورة سيساهم في ملئ فجوة مهمة في إطار التنظيمات المعمول بها حالياً. فستقلل هذه الضوابط من مدى الحرية التي يستغلها عدد من التجار عند تسهيل العمليات غير القانونية. التخزين الآمن يقع على نفس الدرجة من الأهمية في محاربة تبعض الأسلحة، بينما تلعب الأنظمة المحلية للملكية المدنية دور حجر الأساس في جهود الحد من استخدام الأسلحة الصغيرة.

إن أنظمة الضبط تختلف في درجة تطورها. أنظمة ضبط الملكية المدنية، مع بعض الاستثناءات الهامة هي في غاية التطور، قد شهدت السنوات الأخيرة ضغطاً متزايداً لتشيدها في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. لكن أنظمة سمسرة الأسلحة بقيت غير منظمة حتى على المستوى المحلي. ولذا فإن الأضواء تتجه ببطء نحو هذا النوع من الأنشطة.

في عالم من الدول ذات السيادة تتجذر أنظمة الضبط في التشريعات والمؤسسات المحلية. وضع شرق أفريقيا يظهر تعقيد ولكن أهمية ترجمة الالتزامات السياسية المصنوعة على المستوى المتعدد الأطراف (شبه الإقليمي) إلى خطة فعالة على المستوى المحلي. بينما تبقى الضوابط المحلية أساس جهود الضبط الشاملة، فإن طبيعة توزيع الأسلحة الصغيرة التي تتخطى الحدود المحلية تجعل من التعاون متعدد الأطراف خياراً لا يمكن الاستغناء عنه. بالرغم من صعوبة هذا الخيار على الدول التي تخشى على سيادتها، فإن الحاجة إلى تنسيق ضوابط الأسلحة الصغيرة تزداد بشكل كبير.

إن آليات المتابعة الفعالة لا يمكن تطويرها بدون حد أدنى من التنسيق. ضمانات المستهلك الأخير ستبقى مسرحة لسوء الاستخدام و التزويد طالما بقيت ممارسات الدول شديدة الاختلاف. إن تطوير ضوابط مميزة للسمسرة يتطلب اتفاقاً شاملاً على تعريف مجال استخدام وتأثير سلطة هذه الضوابط. إن مستويي النشاط – المحلي ومتعدد الأطراف – يعززان بعضهما البعض. تعتمد أية وسيلة متعددة الأطراف على التنفيذ المحلي من أجل ضمان نجاحها، ففي كثير من الأحيان يؤثر تطبيق هذه الوسائل بشكل كبير على الأنظمة المحلية في كل من الدول المتقدمة والنامية. في الوقت نفسه فإن الجهود المنفردة للدول، لتقوية ضوابط الأسلحة الصغيرة المحلية بشكل مستقل، تتراجع في وجه المحددات التي تفرضها الممارسات المختلفة للدولة والتي تخلق ضغطاً على تطور الإجراءات متعددة الأطراف، المصممة لتنسيق وتوحيد معايير هذه الضوابط.

يصف هذا الفصل التنوع الواسع للعناصر التي تلعب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي دوراً في محاولة تقوية ضوابط للأسلحة الصغيرة. وتبرز بشكل أخص الأدوار المهمة التي تلعبها المنظمات غير الحكومية في بناء الدعم لمثل هذه المحاولات وفي تشكيل وتطبيق سياسات معينة ومع ذلك فإن هذا الفصل يؤكد بان الدولة يجب أن تلعب الدور الأساسي في مجال الأسلحة الصغيرة.

إن وثائق المستخدم الأخير  
المزورة تستخدم عادةً  
لتحويل الأسلحة الصغيرة  
إلى السوق غير القانونية.



موكب الشموع في زغ سويسرا بعد حادثة إطلاق النار التي خلفت 15 قتيلًا